



كلمة  
الجمهورية اللبنانية

يلقيها

السفير شربل وهبه  
مدير الشؤون السياسية  
في وزارة الخارجية والمغتربين

أمام  
اللجنة الرابعة

البند ٥٥: "تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الإسرائيلية التي تمس  
حقوق الإنسان للشعب الفلسطيني وغيره من السكان العرب في الأراضي المحتلة"

نيويورك في : ٢٠١٥/١١/١١

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

اسمحوا لي السيد الرئيس ان ابدأ بتهنئتكم واعضاء هيئة المكتب بمناسبة انتخابكم، وانني على يقين ان خبرتكم الدبلوماسية الواسعة ستمكننا من إنجاز اعمالنا ضمن المهل المحددة. كما اود ان اشكر سعادة الامين العام على التقارير التي اعدتها تحت هذا البند.

السيد الرئيس،

تميّز شهر ايلول الماضي بمحطات هامة عبّرت خلالها الاسرة الدولية عن إرادتها السياسية المشتركة باعتماد اجندة ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة بهدف إشراك الجميع في مسيرة التنمية والتقدم والعيش بكرامة. كما مثل تاريخ ٣٠ ايلول ٢٠١٥ محطة رمزية سياسية جامعة عندما رفرغ علم دولة فلسطين وللمرة الاولى امام مقر الامم المتحدة. وفي الوقت الذي تلاقت فيه الجهود الدولية للتأكيد على الروابط المتينة بين السلام والتنمية، أمعنت اسرائيل ولا تزال في ممارساتها العدوانية بحق دولة فلسطين وعاصمتها القدس الشرقية في ارضها وشعبها ومواردها ومساجدها وكنائسها، كل ذلك في دلالة واضحة على خروج اسرائيل عن هذا الاجماع الدولي.

تشير الوقائع والتقارير الى انه وإزاء كل خطوة تتخذها السلطات الفلسطينية لتعزيز انخراطها في المسار الدولي تقابلها إجراءات إسرائيلية اقل ما توصف بالتعسفية، فعلى اثر انضمام فلسطين الى المحكمة الجنائية الدولية، عاقبتها اسرائيل على هذه "الجرأة القانونية"، واحتجزت عائدات الضرائب المستحقة للسلطة الفلسطينية مما ادى الى تفاقم الازمة المالية التي تعاني منها.

أما ارض دولة فلسطين فلا تزال تحت الاحتلال الاسرائيلي. وكأن ذلك لا يكفي، إذ تمضي اسرائيل في بناء المستوطنات التي شهدت تزايداً مطرداً وغير مسبوق، وتختصر الارقام التي نشرتها منظمة "السلام الان" (Peace now) حجم هذه الممارسات، إذ ارتفع عدد المستوطنات المبنية في القدس الشرقية وحدها ٢٦٠% في عام ٢٠١٤، ناهيك عن اوامر هدم منازل الفلسطينيين والطردهم التعسفي لهؤلاء. وهذه الممارسات وصفها مكتب الـ OCHA بغير القانونية وبالمخالفة لاحكام القانون الدولي بما في ذلك المادة ٢٤ من اتفاقية جنيف.

ولا بد هنا من ان نلتفت الى أطفال دولة فلسطين ونسائها وشبابها وشيبيها، إذ يستحق منا هؤلاء ان نرفع الصوت عالياً لرفع الظلم عنهم، ولوقف العنف المتزايد بحقهم، فهل يعقل ان نبقي صامتين عندما تتحدث الـ OCHA في تقاريرها وكذلك وزارة الصحة الفلسطينية عن ان عدد الضحايا الفلسطينيين على يد القوات الاسرائيلية بلغ منذ الشهر الماضي لتاريخه ٦٤ قتيلاً ٢٢% منهم من الاطفال، و٢٣٥٥ جريحاً.

وكيف لا نتحدث عن قطاع غزة المحاصر الذي حذر تقرير الاونكتاد الاخير انه في حال استمرار هذا الحصار وتفاقم الاوضاع فيه فلن يكون صالحاً للسكن عام ٢٠٢٠. فالى متى تستمر اسرائيل في تطبيق سياستها الاجرامية بفرض الحصار على اكثر من ١,٥ مليون فلسطيني؟ وكم مرة يعاقب الفلسطينيون حتى تكتفي اسرائيل؟

وحذرنا مراراً وتكراراً من تزايد إرهاب المستوطنين الاسرائيليين ومن التوقيفات التعسفية، والتشريعات التي تذكر بزمن "التمييز العنصري".

اما القدس باماكنها المقدسة بما فيها المسجد الاقصى فتشهد محاولات مرفوضة ومدانة لتغيير طابعها التعددي كـ "عاصمة المؤمنين"، كل المؤمنين، ولجعلها حكراً على دين واحد. كما تشهد القدس تجاوزات تتحدى كل المبادئ التي نؤمن به جميعاً. فلا بد من أن نعيد للقدس عباؤها الجامعة.

وفي الوقت الذي تسعى فيه دولة فلسطين الى ترسيخ انخراطها في عمل الامم المتحدة، تقوض الممارسات الاسرائيلية حل الدولتين. لذلك علينا ان نعمل معاً لنحمي الفلسطينيين، فنعيد لخيار السلام رونقه، ونحيي العملية التفاوضية لإنهاء الاحتلال في اسرع وقت، وذلك وفق مبادئ مدريد ومبادرة السلام العربية وقرارات الامم المتحدة بما فيها قرار الجمعية العامة ١٩٤.

يحق لشرقنا المأزوم ان تنبعث منه شرارة امل بانتهاء الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين، وبسيادة القانون.